● أخبار قصيرة

أموال إيران المحوّلة إلى بنوك قطر غير مجمّدة

أكد محافظ البنك المركزي أن الأصول الايرانية التي حولت الى بنوك قطر غير مجمدة على الإطلاق وأن عملية إدخال هذه الأموال الى ايران جارية.
وقال محمدرضا فرزين، الأحد، رداً على سؤال حول الأنباء التي تحدثت عن تجميد الأصول الايرانية التي حولت الى البنوك القطرية: إن الأموال الايرانية ليست مجمدة على الإطلاق وأن عملية دخول هذه الأموال الى ايران تجري بشكل طبيعي، وإن الجانب الايراني يتابع القيام بما يلزم في هذا الصدد. وأضاف: سيتم استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري الخارجي لتحل مكان الدولار واليورو، وإن التبادل بالعملات المحلية سيجري مع الدول الجارة كالعراق وتركيا وسوريا.

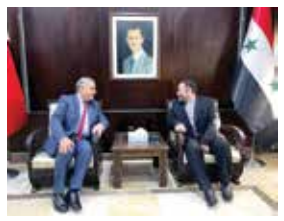

دمشق وطهران تبحثان سبل تعزيز التعاون المالي والاقتصادي

بحث وزير المالية السوري كنان ياغي، مع سفير إيران بدمشق حسين أكبري، سبل تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات المالية والاقتصادية والتأمين.
وأكد ياغي، خلال اللقاء، ضرورة تطوير العلاقات الثنائية في العديد من القطاعات، موضحاً أن الوزارة تبذل جهوداً كبيرة لتبسيط إجراءات الاستثمار وتحسين بيئة العمل وتطوير التشريعات المالية والاقتصادية، حيث تم اتخاذ الخطوات الضرورية لتأسيس شركة تأمين وإعادة تأمين مشتركة بين البلدين.
من جانبه، أكد السفير أكبري أهمية تكثيف التعاون والعمل المشترك، مثمناً الجهود الاقتصادية المبذولة من قبل البلدين الصديقين لتعزيز العلاقات وأثرها الإيجابي على النمو وعملية التعافي في سورية.

تصدير أكثر من ١٩٥٠ طناً من التفاح إلى الهند

بينما كان السوق الهندي يعاني من الغلاء بسبب النقص، أدت صادرات التفاح الإيراني إلى الهند إلى انخفاض سعر التفاح فيه بأكثر من ٦٠٠ روبية.
وأدى انخفاض إنتاج التفاح الكشميري في الهند بشكل ملحوظ في ارتفاع أسعاره. ولتعويض النقص، استوردت الحكومة الهندية التفاح الإيراني بشكل كبير.
وأدت واردات التفاح الإيراني في آخر ١٥ يوماً إلى خفض سعر التفاح في الهند بأكثر من ٦٠٠ روبية. وفي الفترة من أبريل ٢٠٢١ إلى يناير ٢٠٢٢، صدرت إيران نحو ١٩٥٠ طناً من التفاح بقيمة مليوني دولار إلى الهند.

يفوق ما خسرته سورية من المساكن في عامها الرابع من الحرب

الإحتلال يدمّر ٦٠٪ من غزة.. حرب الأرض المحروقة

الوفاق/ وكالات

شوارع مدمرة، مبان مهدمة، وخراب في كل مكان، هذا هو المشهد في قطاع غزة الذي دمّر الاحتلال ٦٠٪ من مبانيه خلال نحو شهرين من الحرب القذرة، وهي النسبة تفوق ما خسرته سورية من المساكن في عامها الرابع من الحرب، حسب الأمم المتحدة.
ويخلق الاستهداف الصهيوني الممنهج للبنية التحتية، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، مجموعة من الأزمات المركبة، والتي تصعّب الحياة على الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين يعيشون يومهم الثامن والخمسين تحت نيران العدوان المستعرة.
وتسبب القصف الصهيوني الشرس والإجرامي بتدمير ما يزيد عن ٦٠٪ من البنايات، والأبراج السكنية والمدنية، وما حولها من شبكات كهرباء، وشبكات إنترنت، وبنية تحتية، بما فيها من شبكات مياه، وشبكات صرف صحي، حسب بيانات حكومية.

تدمير ٣٠٠ ألف وحدة سكنية

ارتكب الاحتلال مجازر أدت إلى استشهاد أكثر من ١٥ ألف فلسطيني، وإصابة عشرات الآلاف إصابات مختلفة، ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال، كما دمرت غاراته الجوية ومدفعيته ٣٠٠ ألف وحدة سكنية، من بينها ٥٠ ألف وحدة بشكل كلي، وتدمير المدارس، والمساجد، والأسواق، والبلديات، والمؤسسات، والميادين الرمزية.
وإلى جانب القصف المروع، والذي يتم فيه استخدام صواريخ وقنابل للمرة الأولى، وإلقاء ما يزيد عن ٤٠ ألف طن منها على رؤوس المدنيين، فان التدمير العام تسبب كذلك بخلق أزمات إضافية أمام حركة المواطنين، سواء في محافظتي غزة أو الشمال، اللتين وصفهما الاحتلال الصهيوني بأنهما "ساحة حرب" أو في المناطق الوسطى والجنوبية، والتي يدعي أنها "مناطق آمنة".
وتشهد مختلف الشوارع، التي تحول معظمها من معبد، إلى ترابي، حالة من الخراب الشديد، بفعل تعمد الاحتلال الإسرائيلي استهداف المفترقات العامة، والتي تتضمن عواميد شبكات الكهرباء سواء الخشبية أو الحديدية، كذلك تتضمن شبكات توزيع المياه إلى الشوارع والبيوت والمباني، التي تؤدي إليها تلك المفترقات.

تخريب الشوارع الرئيسية

ويخلق القصف الذي يؤدي إلى تدمير الشوارع الرئيسية، وتفجير خطوط المياه، صعوبة في مرور السيارات، أو حتى الكارات (العربيات) التي تجرها الأحصنة والحمير، والتي بات يعتمد عليها الفلسطينيون في تنقلهم بفعل نفاد الوقود، ومنع الاحتلال الصهيوني دخوله منذ بداية الحرب، إلى جانب تحول الشوارع إلى وحل بسبب اختلاط المياه المتدفقة، بالرمل، والطين، ما يعيق حتى حركة المارة.
ويقول المتحدث باسم بلدية غزة حُسني مهنا: إن العدوان الإسرائيلي تسبب بمآس إنسانية، ودمار كبير، كشفت حجمه الهدنة الإنسانية، بعد تمكن طواقم البلدية خلال الأيام السبعة، من الوصول إلى العديد من المناطق التي كان يصعب الوصول إليها في ظل القصف الإسرائيلي، المتزامن مع التوغل البري في العديد من المحاور.

سياسة الأرض المحروقة

وأشار مهنا إلى أن الاحتلال الصهيوني استخدم خلال العدوان على قطاع غزة سياسة الأرض المحروقة، من خلال استهداف الشوارع الرئيسية بالأحزمة النارية والبراميل المتفجرة، وتدمير الأحياء السكنية بشكل كامل، مثل حي الرمال، ومنطقة المخابرات، والكرامة، وحي تل الهوا، ما أدى إلى تدمير البنية التحتية بشكل كامل في المناطق المستهدفة، وقد تضررت خطوط المياه، والصرف الصحي، وشبكات الكهرباء، وخطوط تصريف مياه الأمطار، علاوة على تضرر شبكات الطرقات.
ولفت مهنا إلى أن الاحتلال الصهيوني فاقم من الوضع الإنساني، من خلال استهداف كراج بلدية غزة، والذي يضم آليات البلدية، ما أدى إلى تدمير وتعطل عشرات الآليات المنهكة أساساً بسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل على القطاع منذ سبعة عشر عاماً، والتي كانت تساعد على إتمام مهام البلدية، بفتح الطرقات، وتصريف مياه الأمطار، ومياه الصرف الصحي، ما أدى إلى نقص حاد في الآليات لتقديم الخدمات.
وحذر مهنا من نفاد الوقود وانتشار الأمراض والأوبئة بسبب توقف عمليات الطوارئ والخدمات الأساسية للمواطنين، وخدمات النظافة وتراكم كميات كبيرة من النفايات في المدينة في الشوارع وتسرب مياه الصرف الصحي للبحر وبرك تجميع مياه الأمطار، إلى جانب توقف خدمات إمدادات المياه، والخدمات البيئية المختلفة، خاصة بعد أن قام الاحتلال منذ اليوم الأول للعدوان بقطع إمدادات الكهرباء والمياه عن القطاع، مما أضطر البلدية للاعتماد بشكل كامل على الوقود لتشغيل المرافق الخدماتية وآليات البلدية.
وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، أكد أنه لا يوجد أي مكان آمن يمكن لسكان قطاع غزة الذهاب إليه، ويعيشون في دائرة موت ودمار ومرض. وأوضح غريفيث في بيان، الجمعة الماضي، أن الأسبوع الأخير أظهر ما يمكن حدوثه "عندما تصمت الأسلحة"، وأن الوضع في خان يونس اليوم هو تذكير صادم لما يحدث عندما لا تصمت الأسلحة.

خسائر باهظة

من جانبه، شدد مدير العلاقات العامة في شركة توزيع الكهرباء، محمد ثابت، أن حجم الخسائر كبير جداً، ولا يمكن حصره في الوقت الحالي، بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي على كافة المناطق في قطاع غزة، وانعدام إمكانية تحرك الطواقم في محافظتي غزة والجنوب، كذلك المحافظات الوسطى، والجنوبية للوقوف على رقم أو نسبة معينة للخسائر حتى اللحظة.
وبيّن ثابت أن تعمد الاحتلال استهداف البنية التحتية أدى إلى تخريب وإتلاف في الأعمدة والكوابل، ومحولات التيار، وشبكات الضغط العالي، والضغط المنخفض، وكوابل وعدادات المشتركين، ما ألحق بها خسائر بملايين الدولارات، لافتاً إلى أنه ومنذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي توقف تدفق التيار الكهربائي عبر الخطوط العشرة من الجانب الإسرائيلي، بينما توقفت شبكات التيار الكهربائي بشكل كامل عن العمل بعد أربعة أيام بفعل نفاد الوقود الخاص بتشغيل محطة التوليد.
وبحسب مدير العلاقات العامة في شركة توزيع الكهرباء، فانه منذ ١١ أكتوبر الماضي، لم يتم تشغيل أي مصدر من مصادر الكهرباء، وانحصر العمل في حصر الأضرار، وإزالة المخاطر من الشوارع العامة، محذراً من استمرار غياب التيار الكهربائي عن المرافق الحيوية، وعلى راسها القطاع الصحي، والمستشفيات، والقطاع الخدماتي، والاتصالات، وعلى شبكات المياه، والصرف الصحي، ومحطات معالجة وتحلية المياه، خاصة في ظل نفاد الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية، وتوفير طاقة بديلة.
وتظهر الأزمة بشكل واضح في الأسواق العامة، والتي تم تدميرها، أو تأثرها من القصف، بفعل تدمير الشوارع المؤدية إليها، إذ تتزايد طبقات الوحل يوماً بعد آخر، بفعل امتزاج مياه الخطوط المتضررة، ومياه الصرف الصحي، بالطين والرمل وحطام البيوت، فيما يزيد من حدة الأزمة حالة الاكتظاظ داخل تلك الأسواق، بحثاً عن المواد الغذائية، والتي تشهد أزمة كبيرة، بفعل الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، ومنع دخولها منذ بداية العدوان.
ويهدف الكيان الصهيوني إلى جعل قطاع غزة غير صالح للسكن، من خلال كثافة القصف، والقوة التدميرية الهائلة التي استهدفت الشوارع والمفترقات والمرافق الأساسية، والخدماتية، كذلك تدمير وتخريب البنية التحتية، وشبكات الكهرباء، والمياه، التي تساعد الفلسطينيين في حياتهم اليومية.

> يهدف الكيان الصهيوني إلى جعل قطاع غزة غير صالح للسكن، من خلال كثافة القصف، والقوة التدميرية الهائلة التي استهدفت الشوارع والمفترقات والمرافق الأساسية والخدماتية

في ٨ أشهر

٣٢/٢ مليار دولار.. صادرات إيران غير النفطية

أعلنت مصلحة الجمارك الايرانية تسجيل الصادرات غير النفطية ٩٠/٠٤٤ مليون طن بقيمة ٣٢/٢٤٣ مليار دولار في الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار حتى ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣).
وأفادت الجمارك، في بيان مساء الأحد، أن الصادرات المذكورة لا تشمل الكهرباء والنفط والخدمات الفنية الهندسية وتجارة الشنطة، حيث سجلت الصادرات غير النفطية زيادة كمّية بنسبة ٢٧ بالمئة وانخفضت سعرياً ١/٦ بالمئة.
وأشارت الى أن السلع التصديرية الرئيسية خلال الفترة المذكورة، شملت الغاز الطبيعي المسال بقيمة ٢/٣٨٧ مليار دولار، والبروبان المسال بقيمة ٢/٠٨٩ مليار دولار، والميثانول ١/٥٠٥ مليار دولار، والقطران ١/٤٧٦ مليار دولار، والبوتان المسال ١/٤١٦ مليار دولار. وذكرت أن قيمة الصادرات البتروكيماوية شهدت انخفاضاً بنسبة ١٢/٩٤ بالمئة، مقابل زيادة ٨/١٢ بالمئة لبقية السلع.
ونوهت الجمارك الى الأسواق الرئيسية التي تدفقت عليها السلع الايرانية في الشهور الثمانية المذكورة، حيث تصدرتها الصين بـ٩/١٥٨ مليار دولار، تلاه العراق بـ٦/٠٢٣ مليار دولار، والإمارات بـ٤/١٦٢ مليار دولار، وتركيا بـ٣/٠٢٨ مليار دولار، والهند بـ١/٤٦٦ مليار دولار.
وأوضحت أن الأسواق الخمسة استوردت ما مجموع ٦٧/٥٩٦ مليون طن من السلع الايرانية بقيمة ٢٣/٨٣٧ مليار دولار بنسبة استحواذ ٧٠ بالمئة و٧٣ بالمئة من إجمالي حجم وسعر الصادرات على التوالي.
بالمقابل، أكدت مصلحة الجمارك بلوغ الواردات ٢٤/٧٠٩ مليون طن من السلع بقيمة ٤٢/١٩٩ مليار دولار بنموكمّي ٤/٣٢ بالمئة وسعري ١٢/٣٦ بالمئة قياساً بالفترة المناظرة ٢٠٢٢.

بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية

زيادة التبادل التجاري بين إيران وأوراسيا

صرح وزير الصناعة والتعدين والتجارة: إنه بعد توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية بين إيران ومنطقة أوراسيا، زادت التبادلات التجارية بين إيران ودول هذه المنطقة.
وقال عباس علي آبادي، الإثنين، في حفل افتتاح المعرض الثاني لأوراسيا: إن إقامة المعرض توفر ساحة لتفاعل قيّم بين المؤسسات الاقتصادية من أجل ازدهار التجارة وتطوير التعاون التجاري. وأضاف: منذ عام ٢٠١٩ ومع توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية الإيرانية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، توسع تعاوننا مع دول المنطقة، وشهدنا نمواً بنسبة ٤٠ بالمئة في التبادلات التجارية للبلاد، وكذلك ارتفعت التبادلات التجارية بين إيران ومنطقة أوراسيا خلال هذه الفترة الى ضعفين.
وصرح علي آبادي: من المتوقع أيضاً أنه مع توقيع إتفاقية التجارة الحرة مع أوراسيا، أن نشهد زيادة في مستوى التعاون التجاري. وقال: إن إيران التي يبلغ عدد سكانها ٨٥ مليون نسمة، بقدراتها المعدنية الوفيرة، وموقعها الجيوسياسي، وإمكانية الوصول إلى خطوط النقل البحري وغيرها، تلعب دوراً رئيسياً في المنطقة، كما أن قوانين الاستثمار في إيران توفر حوافز للاستثمار الأجنبي، خاصة في المناطق الحرة، ويمكن للشركات الأجنبية أن يكون لها استثمار مشترك أو تعاون مشترك مع الشركات الإيرانية. وأضاف: إن مكانة القطاع الخاص في تطوير التعاون التجاري مهمة للغاية، ومن الضروري متابعة المفاوضات بشأن إزالة العقبات، بما في ذلك إلغاء تأشيرات العمل، وإزالة العوائق أمام التحويلات المالية، وخاصة إنشاء آلية مقاصة واستخدام العملات الوطنية، وينبغي أن يتم ذلك بجدية أكبر، لذا فان إقامة مثل هذا المعرض يوفر الأرضية للمزيد من التعاون.